



عبد الوهاب عبد الرزاق التحافي

بغداد

اساس المصالح المشتركة والتعامل بالمثل ، ويحترم التزاماته الدولية – مادة 8).
ومنذ ان تأسست الدولة العراقية سنة 1921اعتنت ب (الاعلام القانوني) واصدرت وزارة العدل (جريدة الوقائع العراقية) التي صدر عددها الاول اواخر عام 1922 ومازال اصداها مستمرا حتى الان ، وهي مكرسة اصلاً للتعريف باحدث التشريعات العراقية ، وغالبا ما يكون تاريخ نشر القانون ميثاق جامعة الدول العربية وميثاق الامم المتحدة سنة ؟ 1945 و همما قديرا عن ارجحة (السياسة) على (القانون) فان شرعية المصالح الوطنية تقوم على الالتزام بقواعد القوانين النافذة وضوابط الاخلاق الانسانية والاحكام العامة في الشرائع السماوية ...
وبعد الحرب العالمية الثانية ، صدر ميثاق جامعة الدول العربية وميثاق الامم المتحدة سنة 1945 و همما يؤكدان على وجوب تضافر جهود الامم والشعوب في الحفاظ على الامن والسلم بين الدول ، ونجد الجوار ، واعتماد الطرق السلمية والوسائل القانونية في تسوية المنازعات الدولية.
لذلك لم يكن غريباً ان تحضر مختلف الدول ومنها جمهورية العراق ، على النص في بناتهاها (بنات السيادة للقانون ، والشعب مصرر السلطات وشرعيتهنا – مادة 8) (و يجرى العراق مبادئ حسن الجوار ، ويلتزم بعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الاخرى ، ويسعى لحل النزاعات بالوسائل السلمية ، ويقيم علاقاته على

مجلة (المحقق) اصدار دائرة التحقيقات الجنائية ، ومجلة (دراسات امنية) اصدار المعهد العالي للتطوير الامني والاداري ، ومجلة (نداء السلامة) اصدار الجمعية العراقية للسيارات والسياحة والوقاية من حوادث الطرق ، ومجلة (المرور) اصدار مديرية المرور العامة ، ومجلة (الدفاع المدني) اصدار مديرية الدفاع المدني ،،،،، ومجلة (الساھرون) اصدار مديرية الشرطة العامة .

سمة عامة

لكن السمة العامة عن اغلب تلك المجالات انها تخصصية اكايمية محل متباينة المتخصصين بالعمل القانوني او القضائي او الامني ...
ولان المهج في الحاضر والمستقبل هو ان ينجح الاعلام القانوني لنشر المعرفة القانونية بالتشريعات النافذة في اوساط عموم المواطنين من غير المتخصصين بالدراسات القانونية لان الوعي القانوني الشعبي عامل مهم في اشاعة مفاهيم العدالة ، وتوطيد النظام العام ومكافحة الاجرام ، وضروري جداً لتشجيع الاقبال الجماهيري على تسوية المنازعات بين الناس عن طريق المحاكم ...
ومما يدعو للارتياح ان اغلب صحفنا العراقية ، ومنذ سنوات سابقة اعتنت بالأخبار والدراسات القانونية وخصصت صفحاتها اعمدة اسبوعية او يومية مكرسة للتوعية القانونية ، وتميزت في الوقت الحاضر صنف (الزمان) و (الصباح) و (المدى) باهتماماتها بالاعلام القانوني .
ونرى ان (الصحف القانونية) في الصحف اليومية ينبغي ان تعتني بالامور الاتية :-
اولاً// تعزيز ثقافة الشعب بان

يتقوى الله ومحبة الشعب واحترام القانون.
خامساً // الاعلام القانوني جزء لا يتفصل عن الاعلام العام ... وبالتالي فان رسالته هي :- رسالة سلام ووسيلة تقاهم وليس اداة للحرب والعنف .
ثانياً // التعريف العام بالتشريعات الجديدة بعد نشرها في الجريدة الرسمية وليس قبل ذلك وتشجيع الباحثين القانونيين باعداد دراسات لبيان الاسباب الموجبة لاصدار تلك التشريعات واتهم احكامها .

ثالثاً // التعريف بالحقوق الانسانية كما نص عليها دستور الدولة . مع التتقيف بان من المخفق عليه في المواثيق الدولية ، بان ممارسة حق الانسان في حرية التعبير ، والتماس مختلف ضروب المعلومات والاكتار وتقنيها ونقلها الى الاخرين ، تستتبع واجبات ومسؤوليات خاصة ، ويجوز اخضاعها لبعض القيود بنص القانون من اجل احترام حقوق الاخرين في اعادة الحقوق ولحماية الامن القومي او النظام العام او الصحة العامة او الاداب العامة ويمنع بموجب القانون ، اية رعاية للحرب او دعوة للكراهية القومية او العنصرية او الدينية التي تشكل تحريصاً على التمييز او العداوة او العنف (المادتان 19 و 20 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية الذي صادق العراق عليه بالقانون رقم 193 لسنة 1970).
رابعاً // التأكيد بان الحريات العامة ضرورة لازمة لحماية النظام العام وتوطيد الامن العام في الدولة الديمقراطية ، وشرط ضروري لازدهار التنمية وظهور العمران ، وان الحرية ليست امتيازاً مطلقاً ، لكن ممارسة الحرية حق مقيد

ببقوى الله ومحبة الشعب واحترام القانون.
خامساً // الاعلام القانوني جزء لا يتفصل عن الاعلام العام ... وبالتالي فان رسالته هي :- رسالة سلام ووسيلة تقاهم وليس اداة للحرب والعنف .
ثانياً // التعريف العام بالتشريعات الجديدة بعد نشرها في الجريدة الرسمية وليس قبل ذلك وتشجيع الباحثين القانونيين باعداد دراسات لبيان الاسباب الموجبة لاصدار تلك التشريعات واتهم احكامها .

ثالثاً // التعريف بالحقوق الانسانية كما نص عليها دستور الدولة . مع التتقيف بان من المخفق عليه في المواثيق الدولية ، بان ممارسة حق الانسان في حرية التعبير ، والتماس مختلف ضروب المعلومات والاكتار وتقنيها ونقلها الى الاخرين ، تستتبع واجبات ومسؤوليات خاصة ، ويجوز اخضاعها لبعض القيود بنص القانون من اجل احترام حقوق الاخرين في اعادة الحقوق ولحماية الامن القومي او النظام العام او الصحة العامة او الاداب العامة ويمنع بموجب القانون ، اية رعاية للحرب او دعوة للكراهية القومية او العنصرية او الدينية التي تشكل تحريصاً على التمييز او العداوة او العنف (المادتان 19 و 20 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية الذي صادق العراق عليه بالقانون رقم 193 لسنة 1970).
رابعاً // التأكيد بان الحريات العامة ضرورة لازمة لحماية النظام العام وتوطيد الامن العام في الدولة الديمقراطية ، وشرط ضروري لازدهار التنمية وظهور العمران ، وان الحرية ليست امتيازاً مطلقاً ، لكن ممارسة الحرية حق مقيد

وتحقيق باقي اهدافه التي رسمها المشرع في قانون الادعاء العام رقم 59 لسنة 1979 .
تاسعاً // التوعية العامة بان (الحماصة) في جميع دول العالم ، ركن من اركان العدالة ، واصبح معروفاً بان الحماصة هي (القضاء الوافق) ... وعان من فترات مؤتمر الامم المتحدة السابع لمنع الجريمة المنعقد في ميلانو بايطاليا (عام 1985 ان دور الحماصين والسلطة القضائية يكمل كل منهما الاخر ويدعم وظائفها جزائياً متكاملاً ونظام قضائي معاً ، ولا بد ان تتوفر للجمعي فرص الحصول على خدمات قانونية يقدمها محامون على سبيل (المونة القانونية) لمن لا يستطيع تدارك اعاب الامانة ؛ عاشراً // الاسهام في تحليل المشاكل القانونية القائمة حالياً ، ومنها المشاكل القانونية التالية :
تضخ التشريعات النافذة التي صدرت من سلطة الاحلال او في ظرف حرب او اختلال امني او احوال طارئة مما يقضي تشريق التشريعات النافذة ولما تمتعها مع مستجدات الحاضر وحاجات المستقبل.

قانون العقوبات

تعد التشريعات النافذة ذات الصلة بالموضوع الواحد ، فالي جانب قانون العقوبات الذي تضمن احكاماً متنوعة عن الجرائم الماسة بامن الدولة ، توجد قوانين خاصة تتناول ذات الجرائم كالارهاب والتربوية والصحية ، وبخلاف جهود جميع الوزارات والمؤسسات الحكومية والمنظمات الشعبية باطرار حماية الحريات العامة وتأمين الحقوق الانسانية .

عشرات القوانين الجديدة التي الغت قوانين قديمة ، ابقت الانظمة قد صدرت على وفق احكام القانون القديم نافذة في ظل القانون الجديد ، ولم تعمل او تلغى رغم مرور سنوات طويلة على صدور القانون الجديد ، مما اربك القانون وربما الوضع امني كذلك .
- حيازة الاسلحة الحربية او النارية خلاف القانون ، واللجوء الى تسوية المنازعات القانونية بغير وسائل القانون ، وقيام كتابات سياسية بدون اجازة رسمية ، اخطار تهديد امن الدولة وتعرقل استقرارها وتقديمها ... ويجب ان يؤدي الاعلام القانوني دوراً متزايداً في منع وقمع هذه الممارسات اللاقانونية .
- لا بد ان يسهم الاعلام القانوني بتبصير الراي العام بان النظام القانوني في الدولة مجموعة القوانين التي تتعامل تباداً من الدستور الذي هو (ابو القوانين) وتمتد الى جميع القوانين السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والتربوية والصحية وجميع الانظمة والتعليمات والبيانات المكملة لها ، وبالتالي فان (سيادة القانون) و (دولة القانون) لا يمكن ان تحقق فقط من خلال (القانون الخائلي) وتطبيقاته من قبل الشرطة والمحاكم والسجون ، وانما يتوطد النظام القانوني في الدولة بكامل اليات تنفيذ القوانين السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والتربوية والصحية ، وبخلاف جهود جميع الوزارات والمؤسسات الحكومية والمنظمات الشعبية باطرار حماية الحريات العامة وتأمين الحقوق الانسانية .

وتحقيق باقي اهدافه التي رسمها المشرع في قانون الادعاء العام رقم 59 لسنة 1979 .
تاسعاً // التوعية العامة بان (الحماصة) في جميع دول العالم ، ركن من اركان العدالة ، واصبح معروفاً بان الحماصة هي (القضاء الوافق) ... وعان من فترات مؤتمر الامم المتحدة السابع لمنع الجريمة المنعقد في ميلانو بايطاليا (عام 1985 ان دور الحماصين والسلطة القضائية يكمل كل منهما الاخر ويدعم وظائفها جزائياً متكاملاً ونظام قضائي معاً ، ولا بد ان تتوفر للجمعي فرص الحصول على خدمات قانونية يقدمها محامون على سبيل (المونة القانونية) لمن لا يستطيع تدارك اعاب الامانة ؛ عاشراً // الاسهام في تحليل المشاكل القانونية القائمة حالياً ، ومنها المشاكل القانونية التالية :
تضخ التشريعات النافذة التي صدرت من سلطة الاحلال او في ظرف حرب او اختلال امني او احوال طارئة مما يقضي تشريق التشريعات النافذة ولما تمتعها مع مستجدات الحاضر وحاجات المستقبل.

قانون العقوبات

تعد التشريعات النافذة ذات الصلة بالموضوع الواحد ، فالي جانب قانون العقوبات الذي تضمن احكاماً متنوعة عن الجرائم الماسة بامن الدولة ، توجد قوانين خاصة تتناول ذات الجرائم كالارهاب والتربوية والصحية ، وبخلاف جهود جميع الوزارات والمؤسسات الحكومية والمنظمات الشعبية باطرار حماية الحريات العامة وتأمين الحقوق الانسانية .

علماً يملك العراق من الكفاءات العلمية والادارية وعلى كل المستويات ما لم تملكه دول الجوار بل حتى العالم، لكن عندما تحدث عن عدم وجود كفاءات وقاده لادارة الدولة والمحافظات اقله من الشعبين العراقيين ، وان يتم التفكير على الجوانب الاقتصادية والسياسية والاجتماعية العامة في الدولة .

تبادل الخبرات

عدم الاهتمام بعقد المؤتمرات الوطنية للمحافظين بالشكل المطلوب والمقصود عقد مؤتمرات مهنية علمية منجبة مبرحة ومعدة من قبل اصحاب الاختصاص والمحافظين انفسهم بين فترة واخرى او ضمن مواعيد فضيلة محددة مؤتمرات يتم فيها تبادل الخبرات بين المحافظين ودراسة الحالات السلبية والى ايجابية التي تواجههم ووضع المقترحات والحلول لمعالجتها من خلال وضع خطط وبرامج متفق عليها بين المحافظين من اجل التعاون لتطوير العمل لکن فساد بعض المحافظين وقلة خبراتهم وضعف ادائهم وعيوبهم والخصائص التي يمررون خلالها ، والبناء والاستثمار ، ومعالجة البطالة والفقر وهي السبب في خروج الناس في محافظات الوسط والجنوب مطالبين بحقوقهم كون الفساد والخراب الذي ضرب محافظات العراق ليس بالسهل وله اسباب مباشرة وغير مباشرة بقاء المحافظين وتحملهم مسؤوليةاتهم الحقيقية، ان كل معانات الناس وخراب الدولة نتيجة القوايس المشتركة بين فساد المحافظين والحكومة المركزية وتعرض المحافظين للطرفين خاصة بتعرض المحافظين لضغوطات احزابهم وكتلهم في المحافظات بالإضافة الى ضغوطات مجالس المحافظات عليهم ادى الى ضعفهم وسادهم ولهذا من الضروري ان يعين المحافظ بالانتخاب من قبل اهالي المحافظات انفسهم بعيداً عن الحماصة حتى اذا اقتضى الامر التغيير في الدستور والانظمة والقوانين لاجراء المحافظين من دائرة الحماصة .

الصحة والعمر

تتطلب المهام والمسؤوليات الكبيرة التي يتمتع بها المحافظ الى قدرات وامكانيات صحية وجسمية سليمة عالية وعمر يمكنه من تحمل الاعباء والمسؤوليات ومواجهة المتاعب والمصعب ولا يكون كبير السن ولا يتجاوز عمره الستين عام ليوصل عله بحماسة وريعية .
مركز وطني لإعداد القادة من اهم المشاكل والعقبات التي تواجه الدولة هي عدم وجود قادة اكفاء بمقدورههم إدارة مؤسسات الدولة، ومنها ادارة الوزارات والمحافظات، وهذا يعني ان الخلل في بنحية الدولة يكمن في عدم وجود وزراء، و محافظين، او قادة اكفاء للكتل والاحزاب الحاكمة، لکن للاحزاب الحاكمة،

علماً يملك العراق من الكفاءات العلمية والادارية وعلى كل المستويات ما لم تملكه دول الجوار بل حتى العالم، لكن عندما تحدث عن عدم وجود كفاءات وقاده لادارة الدولة والمحافظات اقله من الشعبين العراقيين ، وان يتم التفكير على الجوانب الاقتصادية والسياسية والاجتماعية العامة في الدولة .

تبادل الخبرات

عدم الاهتمام بعقد المؤتمرات الوطنية للمحافظين بالشكل المطلوب والمقصود عقد مؤتمرات مهنية علمية منجبة مبرحة ومعدة من قبل اصحاب الاختصاص والمحافظين انفسهم بين فترة واخرى او ضمن مواعيد فضيلة محددة مؤتمرات يتم فيها تبادل الخبرات بين المحافظين ودراسة الحالات السلبية والى ايجابية التي تواجههم ووضع المقترحات والحلول لمعالجتها من خلال وضع خطط وبرامج متفق عليها بين المحافظين من اجل التعاون لتطوير العمل لکن فساد بعض المحافظين وقلة خبراتهم وضعف ادائهم وعيوبهم والخصائص التي يمررون خلالها ، والبناء والاستثمار ، ومعالجة البطالة والفقر وهي السبب في خروج الناس في محافظات الوسط والجنوب مطالبين بحقوقهم كون الفساد والخراب الذي ضرب محافظات العراق ليس بالسهل وله اسباب مباشرة وغير مباشرة بقاء المحافظين وتحملهم مسؤوليةاتهم الحقيقية، ان كل معانات الناس وخراب الدولة نتيجة القوايس المشتركة بين فساد المحافظين والحكومة المركزية وتعرض المحافظين للطرفين خاصة بتعرض المحافظين لضغوطات احزابهم وكتلهم في المحافظات بالإضافة الى ضغوطات مجالس المحافظات عليهم ادى الى ضعفهم وسادهم ولهذا من الضروري ان يعين المحافظ بالانتخاب من قبل اهالي المحافظات انفسهم بعيداً عن الحماصة حتى اذا اقتضى الامر التغيير في الدستور والانظمة والقوانين لاجراء المحافظين من دائرة الحماصة .

الصحة والعمر

تتطلب المهام والمسؤوليات الكبيرة التي يتمتع بها المحافظ الى قدرات وامكانيات صحية وجسمية سليمة عالية وعمر يمكنه من تحمل الاعباء والمسؤوليات ومواجهة المتاعب والمصعب ولا يكون كبير السن ولا يتجاوز عمره الستين عام ليوصل عله بحماسة وريعية .
مركز وطني لإعداد القادة من اهم المشاكل والعقبات التي تواجه الدولة هي عدم وجود قادة اكفاء بمقدورههم إدارة مؤسسات الدولة، ومنها ادارة الوزارات والمحافظات، وهذا يعني ان الخلل في بنحية الدولة يكمن في عدم وجود وزراء، و محافظين، او قادة اكفاء للكتل والاحزاب الحاكمة، لکن للاحزاب الحاكمة،

علماً يملك العراق من الكفاءات العلمية والادارية وعلى كل المستويات ما لم تملكه دول الجوار بل حتى العالم، لكن عندما تحدث عن عدم وجود كفاءات وقاده لادارة الدولة والمحافظات اقله من الشعبين العراقيين ، وان يتم التفكير على الجوانب الاقتصادية والسياسية والاجتماعية العامة في الدولة .

تبادل الخبرات

عدم الاهتمام بعقد المؤتمرات الوطنية للمحافظين بالشكل المطلوب والمقصود عقد مؤتمرات مهنية علمية منجبة مبرحة ومعدة من قبل اصحاب الاختصاص والمحافظين انفسهم بين فترة واخرى او ضمن مواعيد فضيلة محددة مؤتمرات يتم فيها تبادل الخبرات بين المحافظين ودراسة الحالات السلبية والى ايجابية التي تواجههم ووضع المقترحات والحلول لمعالجتها من خلال وضع خطط وبرامج متفق عليها بين المحافظين من اجل التعاون لتطوير العمل لکن فساد بعض المحافظين وقلة خبراتهم وضعف ادائهم وعيوبهم والخصائص التي يمررون خلالها ، والبناء والاستثمار ، ومعالجة البطالة والفقر وهي السبب في خروج الناس في محافظات الوسط والجنوب مطالبين بحقوقهم كون الفساد والخراب الذي ضرب محافظات العراق ليس بالسهل وله اسباب مباشرة وغير مباشرة بقاء المحافظين وتحملهم مسؤوليةاتهم الحقيقية، ان كل معانات الناس وخراب الدولة نتيجة القوايس المشتركة بين فساد المحافظين والحكومة المركزية وتعرض المحافظين للطرفين خاصة بتعرض المحافظين لضغوطات احزابهم وكتلهم في المحافظات بالإضافة الى ضغوطات مجالس المحافظات عليهم ادى الى ضعفهم وسادهم ولهذا من الضروري ان يعين المحافظ بالانتخاب من قبل اهالي المحافظات انفسهم بعيداً عن الحماصة حتى اذا اقتضى الامر التغيير في الدستور والانظمة والقوانين لاجراء المحافظين من دائرة الحماصة .

الصحة والعمر

تتطلب المهام والمسؤوليات الكبيرة التي يتمتع بها المحافظ الى قدرات وامكانيات صحية وجسمية سليمة عالية وعمر يمكنه من تحمل الاعباء والمسؤوليات ومواجهة المتاعب والمصعب ولا يكون كبير السن ولا يتجاوز عمره الستين عام ليوصل عله بحماسة وريعية .
مركز وطني لإعداد القادة من اهم المشاكل والعقبات التي تواجه الدولة هي عدم وجود قادة اكفاء بمقدورههم إدارة مؤسسات الدولة، ومنها ادارة الوزارات والمحافظات، وهذا يعني ان الخلل في بنحية الدولة يكمن في عدم وجود وزراء، و محافظين، او قادة اكفاء للكتل والاحزاب الحاكمة، لکن للاحزاب الحاكمة،

الصحة والعمر

تتطلب المهام والمسؤوليات الكبيرة التي يتمتع بها المحافظ الى قدرات وامكانيات صحية وجسمية سليمة عالية وعمر يمكنه من تحمل الاعباء والمسؤوليات ومواجهة المتاعب والمصعب ولا يكون كبير السن ولا يتجاوز عمره الستين عام ليوصل عله بحماسة وريعية .
مركز وطني لإعداد القادة من اهم المشاكل والعقبات التي تواجه الدولة هي عدم وجود قادة اكفاء بمقدورههم إدارة مؤسسات الدولة، ومنها ادارة الوزارات والمحافظات، وهذا يعني ان الخلل في بنحية الدولة يكمن في عدم وجود وزراء، و محافظين، او قادة اكفاء للكتل والاحزاب الحاكمة، لکن للاحزاب الحاكمة،

المحافظون .. الإختيار .. المهمات والمسؤوليات

ونوعية الخدمات التي تحتاجها المحافظة دون نسيان ان التغاضي عن متابعة ومساءلة المحافظ من قبل المسؤولين الاعلى لضمانة النجاح وسير العمل بشكل منضبط على ان تقوم المساعلة والمتابعة بعد توافر الامكانيات والسلطات القانونية والصلاحيات التي تساعد المحافظ على اداء دوره وتصريف اعماله اي مسؤولياته ومهامه وفق تشريعات واضحة تقدمها الحكومة المحلية والمركزية ومجلس النواب لتسهيل مهام عمل المحافظ وهذا يساعد في الوقت نفسه على رفع الكثير من الابعاء الثقيلة عن الحكومات المحلية والمركزية فسحا المجال امامها للقيام بمهام مركزية اخرى تحتاجها الدولة والمجتمع العراقي.

اسس وقواعد

هناك بعض الاسس والقواعد التي يجب مراعاتها عند اختيار المحافظين وتعيينهم على سبيل المثال المحافظ الذي يتولى مسؤولية المحافظ المدنية الحيوية يختلف من حيث القدرات والامكانيات وخاصة الامنية عن المحافظ الذي يتولى مسؤولية المحافظات التي ليس لها تماس حدودي مع دول الجوار كون المحافظات الحدودية لها خصوصية في الكثير من الامور ويحكمها الموقع الجغرافي يعني ادارتها بحاجة لمجابر وكفاءة وقدرات خاصة في مقدمتها الخبرات الامنية والنزاهة والاحساس الوطني العالي

المحافظ يمثل الاهالي

يعتبر المحافظ المسؤول الاول الاخلاقي والسليم الحماصة في محافظته والمعني بحماية حقوق الناس، وامنهم وسلامتهم بالتعاون مع المسؤولين الاداريين اصحاب الاختصاص في المحافظة، مع الحرص على العمل في اطار السياسات المركزية الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والامنية وبن هذا تتاتي ضرورة القيم بالتنسيق مع جميع الوزارات ومنها وزارة الداخلية بحماية املاك الدولة والمعالجتها ورفع التجاوزات والحيثيات عنها بالطرق الادارية والقانونية وهنا لا بد من الحنين بعض الشيء عن هذه التقاليد التي اصبحت تدار بالمقرب تنطوّر العديد من المحافظين في الفساد الاداري والمالي والتجاوز على حقوق الناس والدولة في وقت واحد بدل ان يمارس دوره في المحافظة السلطة التنفيذية في محافظته بالتركيز الشيق على سير السياسة العامة للدولة في المحافظة من خلال التركيز على مرافق المحافظة المدنية الانتاجية والقيام باحترام وتطبيق الانظمة والقوانين الحكومية وللأسف اصبح العديد من المحافظين الشريك الاول للفاستين في خرق الانظمة والممارسة وممارسة الفساد بكل

انواعه بالشكل الذي يدمر السياسة العامة، وبناء الدولة والمجتمع خاصة عندما يقوم المحافظ بتهميش دور رؤساء الوحدات الادارية في محافظة وتجميدهم او القيام بتوريطهم بالفساد بدل دعمهم ومساندتهم ومتابعتهم في اداء مهامهم وواجباتهم بنزاهة وحماسة مهنية ووطنية

التنسيق

إن دقة اختيار المحافظ تاتي من اهمية الدور والصلاحيات الكبيرة الكثيرة التي يتمتع بها، منها مراقبة وتنسيق اعمال جميع المرافق العامة وفروع الوزارات العاملة في محافظته، والى الامكان تفنل اختصاصاتها للوحدات المحلية، وهذا ينسحب على الامن والدفاع والقوات المسلحة العاملة ضمن الحدود الارابية للمحافظة، وهذه المهام التنسيقية ومسؤولياتها كبيرة ومهمة جداً، والمحافظة يتمتع بصلاحيات واسعة ضمن الانظمة والقوانين ويتنمعت بسلطات الوزراء في محافظته .

الشجاعة والعمل والانصاف

كل ما تقدم بخصوص المهام والمسؤوليات التي يتمتع بها المحافظ ترتبط بنزاهة وشجاعة وعدالة المحافظ في اداء وتصريف مسؤولياته فهو بحاجة للشجاعة في تصديده للفساد والفاستين والاعتراض على القرارات التي فيها حيثيات تقع على اهالي محافظته او التجاوز على صلاحياته لذلك لا تقل اهمية اختيار المحافظ عن اهمية اختيار الوزير وهو المسؤول المباشر عن التنسيق مع جميع الوزراء الذين لهم دور عملي في محافظته، وعليه ان يقدم البرامج والمقترحات وخطط العمل المدنية والشرعية للوزراء من اجل رفع الاءة والارتقاء بالمحافظة، وهذا يعتمد على قدرات وكفاءة وثقافة المحافظ، والمامة الكامل لجميع تفاصيل المحافظة وخلفياتها ومشاكلها ومواردها واحتياجاتها وطبيعة سكانها ليتمكن من وضع الخطط والبرامج والتنسيق مع بقية الوزارات من اجل التعاون لرفع مستوى المحافظة وتنشيط العمل فيها وتقديم الخدمات لها.

القدرات الابدائية

يعتمد اداء المحافظ وتصريف مهامه على سعة اطلاعته ونشاطاته الشخصية ومدى معرفته بشؤون واحتياجات المحافظة من خلال ما يتمتع به من قدرات رقابية و عملية ميدانية في محافظته وعلى جميع مساحتها الادارية و من خلال ما يقوم به من عمليات تفتيش ومتابعة ومراقبة مستمرة ومتابعة نتائجها مع اصحاب الاختصاص في المحافظة من الادريين وفننن والقيام باتخاذ الاجراءات الحقيقية واعتماد مبدأ العقاب والثواب من خلال تطبيق وممارسة عمليات المساعلة المستمرة

المحافظة دون نسيان ان التغاضي عن متابعة ومساءلة المحافظ من قبل المسؤولين الاعلى لضمانة النجاح وسير العمل بشكل منضبط على ان تقوم المساعلة والمتابعة بعد توافر الامكانيات والسلطات القانونية والصلاحيات التي تساعد المحافظ على اداء دوره وتصريف اعماله اي مسؤولياته ومهامه وفق تشريعات واضحة تقدمها الحكومة المحلية والمركزية ومجلس النواب لتسهيل مهام عمل المحافظ وهذا يساعد في الوقت نفسه على رفع الكثير من الابعاء الثقيلة عن الحكومات المحلية والمركزية فسحا المجال امامها للقيام بمهام مركزية اخرى تحتاجها الدولة والمجتمع العراقي.

منصب المحافظ

منصب المحافظ تكليف لا تشريف، بل منصب يكون فيه المحافظ قائداً ومقاتلاً وبمقدوره العمل تحت كل الظروف واكثرها خطورة وصعوبة يكون فيها المحافظ قادراً على تحريك اجهزة محافظة بالشكل الذي يشعر جميع اهالي المحافظة اني معهم وعلى منازعتهم ومحمب عملهم وعلى منازعتهم كل وقت من اجل الحفاظ على راحتهم وامنهم واستقرارهم

اختيار المحافظ

يعتبر المحافظ المسؤول الاول الاخلاقي والسليم الحماصة في محافظته والمعني بحماية حقوق الناس، وامنهم وسلامتهم بالتعاون مع المسؤولين الاداريين اصحاب الاختصاص في المحافظة، مع الحرص على العمل في اطار السياسات المركزية الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والامنية وبن هذا تتاتي ضرورة القيم بالتنسيق مع جميع الوزارات ومنها وزارة الداخلية بحماية املاك الدولة والمعالجتها ورفع التجاوزات والحيثيات عنها بالطرق الادارية والقانونية وهنا لا بد من الحنين بعض الشيء عن هذه التقاليد التي اصبحت تدار بالمقرب تنطوّر العديد من المحافظين في الفساد الاداري والمالي والتجاوز على حقوق الناس والدولة في وقت واحد بدل ان يمارس دوره في المحافظة السلطة التنفيذية في محافظته بالتركيز الشيق على سير السياسة العامة للدولة في المحافظة من خلال التركيز على مرافق المحافظة المدنية الانتاجية والقيام باحترام وتطبيق الانظمة والقوانين الحكومية وللأسف اصبح العديد من المحافظين الشريك الاول للفاستين في خرق الانظمة والممارسة وممارسة الفساد بكل

وتوعية الخدمات التي تحتاجها المحافظة دون نسيان ان التغاضي عن متابعة ومساءلة المحافظ من قبل المسؤولين الاعلى لضمانة النجاح وسير العمل بشكل منضبط على ان تقوم المساعلة والمتابعة بعد توافر الامكانيات والسلطات القانونية والصلاحيات التي تساعد المحافظ على اداء دوره وتصريف اعماله اي مسؤولياته ومهامه وفق تشريعات واضحة تقدمها الحكومة المحلية والمركزية ومجلس النواب لتسهيل مهام عمل المحافظ وهذا يساعد في الوقت نفسه على رفع الكثير من الابعاء الثقيلة عن الحكومات المحلية والمركزية فسحا المجال امامها للقيام بمهام مركزية اخرى تحتاجها الدولة والمجتمع العراقي.

منصب المحافظ

منصب المحافظ تكليف لا تشريف، بل منصب يكون فيه المحافظ قائداً ومقاتلاً وبمقدوره العمل تحت كل الظروف واكثرها خطورة وصعوبة يكون فيها المحافظ قادراً على تحريك اجهزة محافظة بالشكل الذي يشعر جميع اهالي المحافظة اني معهم وعلى منازعتهم ومحمب عملهم وعلى منازعتهم كل وقت من اجل الحفاظ على راحتهم وامنهم واستقرارهم

اختيار المحافظ

يعتبر المحافظ المسؤول الاول الاخلاقي والسليم الحماصة في محافظته والمعني بحماية حقوق الناس، وامنهم وسلامتهم بالتعاون مع المسؤولين الاداريين اصحاب الاختصاص في المحافظة، مع الحرص على العمل في اطار السياسات المركزية الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والامنية وبن هذا تتاتي ضرورة القيم بالتنسيق مع جميع الوزارات ومنها وزارة الداخلية بحماية املاك الدولة والمعالجتها ورفع التجاوزات والحيثيات عنها بالطرق الادارية والقانونية وهنا لا بد من الحنين بعض الشيء عن هذه التقاليد التي اصبحت تدار بالمقرب تنطوّر العديد من المحافظين في الفساد الاداري والمالي والتجاوز على حقوق الناس والدولة في وقت واحد بدل ان يمارس دوره في المحافظة السلطة التنفيذية في محافظته بالتركيز الشيق على سير السياسة العامة للدولة في المحافظة من خلال التركيز على مرافق المحافظة المدنية الانتاجية والقيام باحترام وتطبيق الانظمة والقوانين الحكومية وللأسف اصبح العديد من المحافظين الشريك الاول للفاستين في خرق الانظمة والممارسة وممارسة الفساد بكل



طالب قاسم الشمري

بغداد

تتدخل في اختيار المحافظ منها حجم المحافظة من حيث المساحة وعدد السكان والموقع والموارد وطرقها الامنية، الاجتماعية، الاقتصادية، والسياسية بما في ذلكاهمية شخصية المحافظ في الاندماج مع المواطنين، والاستماع لهم، والقدرة على قيامتهم، والاستماع لشكاواهم، وتلبية احتياجاتهم، لان نجاح المحافظ في تصريف مهامه واعماله يساهم في رفع الابعاء وتخفيف المشاعر على المحافظ المركزي لأن كل هذه العوامل وما يتنمعت به المحافظ من خصال وصفات ايجابية ومهارة مهنية وكفاءة عالية في الاءة هي الاساس في حل مشاكل المحافظة الخدمية والاقتصادية، والاجتماعية، وازمة البطالة، وهي مهام تمنع تصدير المشاكل الى العاصمة، وإتقال كاهل الحكومة المركزية بكل وزاراتها ومؤسساتها .

تتدخل في اختيار المحافظ منها حجم المحافظة من حيث المساحة وعدد السكان والموقع والموارد وطرقها الامنية، الاجتماعية، الاقتصادية، والسياسية بما في ذلكاهمية شخصية المحافظ في الاندماج مع المواطنين، والاستماع لهم، والقدرة على قيامتهم، والاستماع لشكاواهم، وتلبية احتياجاتهم، لان نجاح المحافظ في تصريف مهامه واعماله يساهم في رفع الابعاء وتخفيف المشاعر على المحافظ المركزي لأن كل هذه العوامل وما يتنمعت به المحافظ من خصال وصفات ايجابية ومهارة مهنية وكفاءة عالية في الاءة هي الاساس في حل مشاكل المحافظة الخدمية والاقتصادية، والاجتماعية، وازمة البطالة، وهي مهام تمنع تصدير المشاكل الى العاصمة، وإتقال كاهل الحكومة المركزية بكل وزاراتها ومؤسساتها .

تتدخل في اختيار المحافظ منها حجم المحافظة من حيث المساحة وعدد السكان والموقع والموارد وطرقها الامنية، الاجتماعية، الاقتصادية، والسياسية بما في ذلكاهمية شخصية المحافظ في الاندماج مع المواطنين، والاستماع لهم، والقدرة على قيامتهم، والاستماع لشكاواهم، وتلبية احتياجاتهم، لان نجاح المحافظ في تصريف مهامه واعماله يساهم في رفع الابعاء وتخفيف المشاعر على المحافظ المركزي لأن كل هذه العوامل وما يتنمعت به المحافظ من خصال وصفات ايجابية ومهارة مهنية وكفاءة عالية في الاءة هي الاساس في حل مشاكل المحافظة الخدمية والاقتصادية، والاجتماعية، وازمة البطالة، وهي مهام تمنع تصدير المشاكل الى العاصمة، وإتقال كاهل الحكومة المركزية بكل وزاراتها ومؤسساتها .

تتدخل في اختيار المحافظ منها حجم المحافظة من حيث المساحة وعدد السكان والموقع والموارد وطرقها الامنية، الاجتماعية، الاقتصادية، والسياسية بما في ذلكاهمية شخصية المحافظ في الاندماج مع المواطنين، والاستماع لهم، والقدرة على قيامتهم، والاستماع لشكاواهم، وتلبية احتياجاتهم، لان نجاح المحافظ في تصريف مهامه واعماله يساهم في رفع الابعاء وتخفيف المشاعر على المحافظ المركزي لأن كل هذه العوامل وما يتنمعت به المحافظ من خصال وصفات ايجابية ومهارة مهنية وكفاءة عالية في الاءة هي الاساس في حل مشاكل المحافظة الخدمية والاقتصادية، والاجتماعية، وازمة البطالة، وهي مهام تمنع تصدير المشاكل الى العاصمة، وإتقال كاهل الحكومة المركزية بكل وزاراتها ومؤسساتها .